خطة لمواجهة التطرف

› عمار علي حسن

يمكن أن ينشأ حوار ديني مستنير ومدني، وفي الوقت ذاته يمكن مواجهة المتطرف والجامد والمتشدد من التنظيمات والجماعات والتجمعات السياسية التي تتخذ من الإسلام أيديولوجية لها أو ترفع منه شعارا سياسيا تدغدغ به مشاعر البسطاء.

وهنا سبعة محاور أساسية تشكل في مجموعها خطة أو برنامج عمل متكاملا في هذا الخصوص. وهذه المحاور ليست مجرد أفكار نظرية بل تنطوي على أمور تم تجريبها وفق دراسات ميدانية، وثبتت فائدتها ونجاعتها في تحقيق الهدف المرجو منها.

ولا يقصد من طرح هذا التصور إقصاء أي فصيل إسلامي، إنما الهدف هو ترشيد أفكار الجميع عبر تعزيز الحوار بين القوى الدينية والمدنية من جهة، وحث القوى السياسية المتخذة من الإسلام أيديولوجية لها على الإيمان بالوطنية، فكرا ومسلكا، إذ إنها ليست واضحة في بعض تصوراتها وتصرفاتها، ونشعر أحيانا أن هناك من يقدم مصلحة الفصيل على مصلحة الوطن، وصالح الجماعة على صالح المجتمع.

ويمكن ذكر هذه المحاور السبعة على النحو التالي:

أولاً: مؤسسات ثقافية بديلة:

ثبت بالبرهان القاطع من التجربتين المصرية والتونسية أن الأفكار لا تواجَه إلا بالأفكار، وأن سياسة التضييق والقمع والمعاملة الأمنية المباشرة لا تجدي، فالأمن له روافد ومظاهر وأساليب عديدة آخرها الاعتقال والإقصاء. والأفكار مهما كانت متهافتة أو مزيفة ومغلوطة لها أجنحة ولا يستطيع أحد أن يسيطر عليها، لا سيما في ظل «ثورة الاتصالات الحديثة» و«الإعلام الجديد» الذي جعل كل مواطن يلعب دور الإعلامي الذي ينقل الخبر والصورة والفكرة من أي مكان وأي زمان وإلى أي مكان وفي اللحظة ذاتها

وتحتاج الأفكار حتى ترسخ وتمشي على الأرض ويعتنقها الناس إلى مؤسسات أو هيئات أو تنظيمات تحملها. وهذا هو سر بقاء جماعة الإخوان المسلمين واستمرارها وتمددها، فالقمع الذي مورس ضد الإخوان جعلهم يظهرون في نظر الناس في ثلاث صور إيجابية استفادوا منها، فهم إما «ضحايا» أو «مناضلون» أو «شهداء» وكلها حالات إيجابية جلبت لهم التعاطف، للأسف الشديد.

وهنا أقترح الآتي:

1 - بناء مجمعات صغيرة للثقافة، أو تعزيز نشاط الموجود منها، وتكون هذه المجمعات وسط الأماكن السكنية، حتى يجد الشباب سهولة ويسراً في الوصول إليها والتعامل معها واعتياد الذهاب إليها، على أن تقوم المدارس والجامعات بلفت انتباه التلاميذ والطلاب إليها، ووضع برنامج للتعاون معها.

2 - يمكن تطبيق تجربة «مسرح الجرن»؛ فقد تم تجريبها لمواجهة الفكر المتطرف، وهي عبارة عن مشروع يهدف إلى تنشيط الفنون والآداب والفلكلور في المدارس الابتدائية والإعدادية، ويتم من خلال التعاون بين وزارتي الثقافة والتعليم، فحين طبق المشروع على مدارس قرى معروفة بتركز وجود الجماعات الإسلامية المتطرفة فيها لاقت نجاحا مبهرا، رغم أنه وجد مقاومة في البداية من قبل التلاميذ والطلاب، بدعوى أن كل الفنون حرام، ومع الوقت بات هؤلاء يرسمون ويعزفون موسيقى ويكتبون شعرا وقصصا ومقالات ويمثلون مسرحيات ويرقصون رقصا شعبيا في إقبال شديد.

3 - يجب أيضا الاهتمام بالمنتج الثقافي للأطفال، فبعض أعضاء الجماعات الدينية المتطرفة اعتمدوا على هذا الأسلوب في جذب الأطفال إليهم وتمهيدهم للدخول في الجماعة، أو قبول أفكارها والتعاطف معها، ولهم دُور نشر معروفة. ومواجهتهم يجب أن تتم في هذا الإطار وعند هذه السن المبكرة. ولا تكفي في هذا المضمار المجلات الثقافية كـ«ماجد» بل يجب تشجيع الأدباء الذين يكتبون للأطفال وإقامة دور النشر التي تنشر أعمالهم بأسعار مناسبة.

4 - يجب تشجيع منتجي الفنون والآداب في المجتمع وتقديمهم باعتبارهم أشخاصاً جديرين بالاحتفاء وأن ما يكتبونه هو عمود أساسي ليس في مواجهة التطرف والغلو والتشدد الديني بل في تعزيز «القوة الناعمة» للدولة.

في كل الأحوال لا يجب التعامل مع الثقافة كقلائد للزينة، إنما هي وسيلة لبناء الإنسان وتشكيل معارفه وقيمه واتجاهاته، ومن ثم النهضة بالمجتمع.

ثانيا: مناهج التعليم:

1 - هناك دراسات عديدة أجريت على أسباب التطرف الديني في المجتمع المصري أثبتت أن خريجي الكليات العملية (التطبيقية) أكثر ميلاً للانخراط في صفوف الجماعات الإسلامية التي تمارس السياسة من خريجي الكليات التي تدرس العلوم الإنسانية (الاجتماعية) فالأول يدرس مواد جافة، لا سيما في كليات الطب والهندسة والعلوم والحاسب الآلي، وبالتالي يقبل أي دعوة تُوجه إليه من التيار الديني كي يملأ خواءه الروحي أو يقتل هذا الجفاف. ومن ثم أقترح أن يتم إقرار مواد اجتماعية على الكليات العملية لا سيما الفلسفة وعلم النفس والاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية، فهذا سيبني لديه عقلا نقدياً وبالتالي لن يقبل الأفكار المتطرفة بسهولة، بل سيخضعها للمساءلة والنقد الدائم.

2 - يجب تشجيع عملية تكوين «الأسر الجامعية» التي تقوم على جذب الشباب في سن يحتاجون فيها إلى الانتماء إلى أي مؤسسة اجتماعية، وهذه مسألة تثبتها الدراسات النفسية لا سيما في مرحلة المراهقة وما بعدها. ويتم الحرص على أن تكون أفكار وتوجهات الأشخاص القائمين على هذه الأسر (رائد الأسرة) مدنية حديثة.

3 - يجب إعادة النظر في «مناهج النشء» فالطفل يولد كصفحة بيضاء ونحن ننقش عليها ما نريد. وتغريب التعليم لا يفيد في مواجهة التيار الديني المتطرف إنما يعطيه ذريعة لخلق مناهج تعليم موازية بطريقة غير رسمية وخارج مؤسسات الدولة التعليمية. وهنا يفضل أن توضع مناهج التربية الدينية واللغة العربية من قلب الرؤى الدينية المستنيرة. وتقرر في مختلف مراحل التعليم قصص تحض على التسامح وقبول الآخر وتقدير العلم والثقافة.

ثالثاً: دور خطبة الجمعة:

1 - هناك دراسات بينت أن خطبة الجمعة تلعب دوراً مهماً في تشكيل المعارف والاتجاهات الدينية. لكن تحقيق هذا مشروط بضرورة أن تكون هذه الخطبة تتمتع بمصداقية، وأن يكون من يلقيها كذلك. وخطبة الجمعة الموحدة تفتقد للمصداقية، وينظر إلى من يلقيها باعتباره موظفاً لدى الدولة، يأتمر بأمرها، وينفذ ما يطلب منه. وهذا جعل كثيراً من الناس يبحثون عن الذي يعظ فيهم وهو في نظرهم مستقل، ويعتقدون ابتداء أن هذه الاستقلالية تعني أن خطابه أو خطبته ذات مصداقية وقيمة.

وهنا أقترح بدلاً من اختيار موضوع الخطبة أن يتم اختيار الخطباء، مع ترك الحرية لهم في تحديد موضوع الخطبة، ويكون هؤلاء علماء أو خطباء مستنيرين، وهم موجودون، ويمكن التعاون في هذا مع الأزهر الشريف وغيره من المؤسسات الدينية الوسطية في إيجادهم وتوظيفهم.

2 - الاهتمام بمعاهد تخريج الدعاة من المواطنين، مع استقطاب أفضل أساتذة في العلوم الفقهية والشرعية شريطة أن يفحص إنتاجهم العلمي جيداً قبل استقدامهم وتوظيفهم، بواسطة لجنة، بما يؤكد استنارتهم واعتدالهم.

رابعاً: الإعلام:

لم يعد الإعلام ناقل معرفة فقط بل أصبح منتج معرفة وأحداث أيضاً، وهو يلعب دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام.

ولمواجهة التيار الديني المتطرف لا بد من الآتي:

1 - برنامج تليفزيوني يستقطب جمهوراً محلياً، ويكون ضيوفه من علماء الدين اللامعين المحسوبين على التيار الوسطي. ويقدمه أيضاً إعلامي له جمهوره داخل الدولة.

2 - يجب أن تصدر إحدى الهيئات الرسمية (وزارة الثقافة - الأوقاف) مجلة دينية جذابة أكثر عصرية وحداثة ومكتوبة بلغة سهلة، تستقطب الشباب.

3 - تفتح صفحات الصحف للكتاب المحسوبين على علماء الدين المستنيرين والتيار المدني الذين لا يذهبون في غلوهم إلى حد فصل الدين عن المجتمع، لأن هذا خرافة وخبل، ويتم التعامل مع أي انتقادات سياسية يوجهونها بصدر رحب، فهم خير عون في المعركة ضد التطرف والتشدد الديني.

خامساً: التنمية الاجتماعية

اعتمدت بعض الحركات والجماعات السياسية ذات الإسناد الإسلامي كثيراً على جمعيات النفع العام (العمل الخيري) في التمدد والاستمرار ومقاومة التضييق الأمني والحصار والإقصاء والتهميش وتعبئة الناس لصالح تصوراتهم. وعلى الدولة أن تجد البدائل، وإن كانت موجودة، فعليها أن تقوم بتعزيزها وتنظيمها، وتشجيع «المجتمع الأهلي» على القيام بها.

سادساً: مشروع وطني جامع

ويبنى هذا المشروع على أفكار محل اتفاق ورضا وقبول على نطاق واسع داخل الدولة، ويشارك في إعداده علماء ومفكرون ومؤسسات دينية مستنيرة ومدنية وعلمية.

› أحمد عبدربه علوي

شرعية الصندوق وشرعية الإنجاز

إحدى الفنانات اللبنانيات لها أغنية تقول: (هيدا حكي.. هيدا كلام) وهذه الاغنية تنطبق على ما يردده باستمرار الرئيس المعزول محمد مرسي (الشرعية.. الشرعية) مع ان عنصر الشرعية في الحكم مهم جدا وهو العنصر الوحيد الذي يتمسك به الرئيس المصري محمد مرسي، حيث ظل يكرر كلمة الشرعية في خطابه الأخير مائة مرة ولم يأت بجديد، كما ان أنصاره لم يقدموا أية حجة تؤيد موقفهم غير التمسك بالشرعية الدستورية التي ظل يرددها (كالأعمى الذي لقي حلية وظل ماسكا بها يفتكرها حاجة ثمينة).. شرعية الصندوق لا تعني شيكا على بياض فهي تؤمن تسلم السلطة أما استمرارها فيعتمد على شرعية الأداء أو الانجاز فالفشل الذريع يذهب بالشرعية.. من ناحية أخرى فأن شرعية الحاكم تعتمد على رضا المحكومين وقبولهم وبالتالي التزامهم بقراراته.. مرسي خسر في مجال شرعية الأداء لأنه فشل في تقديم حلول لمشاكل الشعب المصري الشقيق، بل ترك تلك المشاكل تتفاقم، وفشل في مجال شرعية رضا الشعب وقبوله بدلالة 22 مليون توقيع تطالب بتنحيه و17 مليون متظاهر ومعتصم في القاهرة وجميع المحافظات يطالبون بالعودة المبكرة للصندوق.

مشكلة عمنا مرسي الأساسية أنه تصرف على أساس أنه رئيس الإخوان المسلمين، وليس رئيس جميع المصريين وأنه سعى بشكل حثيث وسريع إلى أخونة الدولة المصرية واستبدال المسؤولين في معظم مفاصل الدولة بمسؤولين جدد من الأخوان وأنصارهم ولا تتوفر فيهم الخبرة أو الكفاءة لمجرد أنه يثق بهم كما كان يعمل حزبنا القائد الماركسي في المحافظات الجنوبية أثناء حكم الرفاق القدامى.. عمنا مرسي لم يتصرف كرئيس دولة يحترم نفسه فقد مارس في خطاباته الاتهام والشتم ضد معارضيه بالاسم ولو كانت اتهاماته صحيحة لكان قد أحالهم إلى النائب العام الذي كان قد عينه بشكل تعسفي محل النائب العام الأصيل.. ارتكب مرسي أخطاء قاتلة اعترف ببعضها ولم يعترف ببعضها الآخر، فقد دل على مدى فهمه للديمقراطية والشرعية عندما أصدر تعديلا دستوريا يجعل قراراته مقدسة لا يجوز الطعن فيها من قبل القضاء أو أي مرجع آخر.

الشعب المصري منقسم عموديا بين أنصار الرئيس وخصومه فالإخوان ليسوا وحيدين في الساحة السياسية وفي هذه الحالة كان يجب أن يكون الحكم بالتوافق والشراكة وليس باحتكار السلطة وانتخاب مرسي للرئاسة لا يعني تسليم الدولة للإخوان فهناك شركاء في الثورة من حقهم أن يشاركوا في الحكم ويكون لهم قول علما بأن الإخوان كانوا آخر من انضم إلى ثورة يناير بعد أن رجحت كفة نجاحها.. حصول مرسي على ربع أصوات الناخبين في الدورة الأولى ونصفها في الدورة الثانية لا يشكل تفويضا مفتوحا ولا يعفيه من تحمل مسؤولية الفشل.

أخيرا نقول: إن سحابة الخامس والعشرين من يناير مازالت تخيم فوق الأجواء المصرية معلنة بذلك استمرار الثورة ضد سياسات الاستقواء والاستئثار بالسلطة، فزج الدين بالسياسة اخطر ما يكون على رسالة الإسلام السمحة لأن السياسة من صنيعة البشر فيما الدين من عند الله.. مع الأمنيات للشقيقة الكبرى مصر أن تخرج من هذه الأزمات المتوالية بخير وأن تبقى سندا وعونا لأهلها وللأمة العربية جمعاء.

دعم الفوضى وعدم الاستقرار

› عبدالله غالب الزبيري

ما يحدث في أيامنا الحالية من تبدل للمواقف وتغيير للمبادئ ليس على مستوى الأفراد والتنظيمات السياسية فحسب بل وعلى مستوى المواقف الدولية،أمر يثير السخرية ويفقد الناس الأمل وعدم الثقة بما كانوا يؤملونه ويؤمنون به من اعتقاد فيما يقرؤون ويسمعون عن احترام حقوق الإنسان وحق الشعوب بالحرية والحياة الإنسانية الكريمة الذي سوّقه الغرب المتقدم ردحا من الزمن.

لقد تبين للعامة من الناس والخاصة تصادم مصالح العالم المتقدم صناعيا مع تطلعات شعوب الدول الأقل نموا وحقها ببناء أنظمة سياسية ترتكز على الديمقراطية كمنهج سياسي يحقق المشاركة للجميع في العملية السياسية، ومن ثمَ يسمح لهذه الشعوب بالتفرغ للتنمية الاقتصادية والبشرية التي تأخرت كثيراً في عالمنا الأقل نموا بسبب ثقافة الحاكم والمحكوم. وما أفرزته العقود الماضية من صراعات فكرية قادت الى الاحتراب بل واستقواء كل طرف بقوى أجنبية لفرض نفسه وحزبه في الحكم، الأمر الذي أدى إلى عدم تفكير تلك الأنظمة الحاكمة في صنع التنمية التي تحقق الحياة الكريمة للمواطن وتمكنه من التفرغ للإبداع والإنتاج في مختلف مناحي الحياة. فبدلا من ذلك سعت الدول المتقدمة الى العمل على إبقاء المواطن في بلداننا رهينة احتياجاته الأساسية ليظل يستجديها من تلك الدول المتقدمة والمنظمات الدولية.

وبسبب غياب شروط الحكم الرشيد الذي تشدق به الكثيرون من الحكام في بلداننا ولم يطبقوه كونه يتعارض مع مصالحهم الشخصية الانتهازية،ونزعات الاستبداد والفساد التي جبلوا عليها،كما ان ذلك ،أي الحكم الرشيد والذي بالضرورة سيوفر بيئة مناسبة للتنمية البشرية والاقتصادية لم يحظ برضا العالم المتقدم صناعياً لكونه يتعارض مع أهداف السيطرة الاقتصادية على الأسواق العالمية من قبل تلك الدول.

فبدلاً من ان يتم دعم الحكم الرشيد في دولنا اذا بالدعم من الدول المتقدمة يذهب الى دعم أنظمة الحكم الاستبدادية وتوفير الحماية لها وتشجيعها على التمادي بالقمع والإقصاء ومصادرة حقوق الإنسان وخاصة للفئات المستنيرة التي تتمتع بالكفاءة والنزاهة ومواقفها الرافضة للفساد في بلداننا.

ورغم المحاولات الحثيثة من الفئات المستنيرة في بلداننا للخروج من هذه الحلقة العبثية إلا إنها كانت وما تزال تصطدم بأهداف ومصالح النظام العالمي الجديد الذي سعى لإبقاء دولنا أسواقاً ومستهلكين لمنتجاتهم.

وكشفت التطورات الأخيرة في الوطن العربي النوايا الخبيثة والممارسات اللا إنسانية للدول الكبرى والتي تستغل قدراتها الهائلة ضد شعوبنا الطامحة للحياة العصرية،كما ان تلك الأحداث قد فضحت زيف ادعائهم باحترام حق الشعوب في البناء والتنمية،ناهيك عن زعمهم بدعم المشاريع التنموية والحكم الرشيد في العالم الثالث.وبدا واضحا دعمهم للفوضى وعدم استقرا دول المنطقة وليس دعم الثورات كما يزعمون.وكلما لاحت فرصة للاستقرار ولو بشروطها الدنيا سعت الدول الكبرى لخلق شروط الصراع المنطق من اجل تواصل الفوضى واستمرارها والتي سوف تكون كفيلة بتشظي مجتمعاتنا الى مكونات عديدة متناحرة بما يحقق أهداف الفوضى المرجوة.

وما يدور الآن في مصر خير دليل على دعم الدول المتقدمة للفوضى وإدخال مصر بصراع داخلي بغض النظر عن هوية قيادتها- أيا كانت هوية تلك القيادة- وشغلها عن التوجه نحو التنمية الحقيقية التي يتطلع إليها المواطن المصري، كما ان تقلب مواقف الدول الكبرى تبعا لما يستجد على الأرض يظهر بوضوح عدم وجود مواقف ثابتة لها نحو هوية النظام المرغوب فيه،ولكن بحسب ما يساعد على استمرار الفوضى وعدم الاستقرار.

إنها (قنبلة الشتات) التي أشار إليها(ريجيس دوبريه) في كتابه(في مديح الحدود) الذي يعري فيه العولمة ويفضح عدم إنسانيتها وتركيزها على عولمة السلع والأسواق وتقييد تحركات البشر.

بصمة يمنية

› أحمد ناصر حميدان

اليمن بلد عظيم وزادها عظمة موقعها الجغرافي الاستراتيجي الهام على الخط الملاحي الدولي الذي يربط الشرق بالغرب وتمتاز بسواحلها الطويلة التي تقدر بأكثر من 2000 كيلومتر طولا تمتد على بحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر وقامت فيها ممالك لعبت دورا كبيرا في تاريخ العالم القديم خلفت آثاراً عظيمة تؤكد عمق وأصالة الحضارة اليمنية القديمة .وعندما ازدهرت التجارة الملاحية في منطقة المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط كانت اليمن محط أنظار الدول الاستعمارية الأوروبية التي اندفعت في محاولة السيطرة على هذا طريق التجاري الهام وغزو الأراضي اليمنية المطلة على بحر العرب والبحر الأحمر ولليمن عدد من الموانئ القديمة التي لعبت دورا في ارتباط اليمن بحريا بالدول المتشاركة معها في البحر الأحمر وبحر العرب نذكر منها اليوم ميناء المخاء الذي لعب دورا تجاريا بفضل قربه من الحبشة بحكم ارتباط اليمن قديما بها وارتبطت الوظيفة التجارية لميناء المخاء (موزع) بالفائض الإنتاجي المحلي، كما نشطت تجارته مع الهند ومصر، وقام الميناء بدور في تامين الاحتياجات من الواردات.

عندما تابعنا برنامج خواطر من قناة (ام بي سي) والإعلامي البارز احمد الشقيري وهو يدعو إلى إعادة أمجاد البن اليمني وميناء المخاء التاريخي العظيم هذا الميناء الذي للأسف عطلت وظيفته الملاحية الداعمة للاقتصاد اليمني على مدى مرحلة سلم لقوات عسكرية لم تكن الموانئ جزءاً من مهامها وتواجدها يقتصر على الحراسات والحماية ماذا كان يدور خلال هذه الفترة وما هو الدور الذي قدمه هذا الميناء للوطن والاقتصاد هناك حكايات وحكايات تسرد من قبل من هم على علم بها تحزن وتؤلم النفوس الطيبة والوطنية على مدى الجرم الذي ارتكب بحق الوطن وتدمير اقتصاده وصحته ونحن في أمس الحاجة لمعرفة حقيقة ما كان يدور في هذا الميناء .

وهنا أتقدم بالشكر والامتنان للأخ الشاب وزير المواصلات د. واعد باذيب الذي حرر هذا الميناء من سلطة العسكر كبداية استعادة وظيفته الملاحية لدعم الاقتصاد الوطني وإصلاح حال الوطن والمواطن .

وتاريخيا كان هذا الميناء حسب ما ذكر في البرنامج يصدر 57 ألف طن من البن اليمني ذات الجودة العالية والمطلوب عالميا ونتيجة تدهور هذه التجارة هبطت هذه النسبة إلى 18الف طن وهو ما تصدره اليمن حاليا من البن اليمني، وبعد البحث وجدت أن هناك جمعية للبن اليمني وسعدت كثيرا أن هناك بوادر خير تشع في الأفق لإعادة أمجاد وتاريخ وطني اليمن واستطعت أن استنبط من موقعها عن البن في ذاكرة اليمنيين التالي :

يعود الفضل بعد الله سبحانه وتعالى إلى اليمنيين في أنهم قبل أكثر من ثمانية قرون كانوا السباقين في زراعة شجرة البن واكتشاف حبوبه كمشروب له مذاق خاص ، وإدخال البن كسلعة تجارية تم نقلها من مؤانئ اليمن (وأشهرها ميناء المخا) إلى أطراف العالم .

ومنذ القرن السادس عشر الميلادي سجلت اليمن حضورا متميزا على المستوى العالمي من خلال تجارة البن . اعتبر اليمنيون القدامى محصول البن من المحاصيل الزراعية الأساسية واعتمدوا عليه في دخلهم المعيشي حتى أصبحت اليمن ولفترات طويلة من أهم بلدان العالم إنتاجا.

يسجل التاريخ أن البرتغاليين الذين غزوا الساحل الغربي من اليمن هم أول من تذوق من الأوروبيين قهوة البن اليمني وذلك عندما رحب بهم شيخ "المخا" ودعاهم إلى مشروب دافئ اسود ينعش الجسم ويريح البال !

وكانت أول صفقة للبن في ميناء المخا (الذي جاء اسم "موكا" منه) هي تلك التي اشتراها الهولنديون في العام 1628، ثم استمروا في جلبه إلى مراكزهم في شمال غربي الهند وبلاد فارس ومن ثم إلى هولندا التي بدا فيها بيع البن اليمني لأول مرة عام 1661م .

نجحت تجارة البن اليمني نجاحا باهرا بعد أن اكتشفت جودته العالية والمتميزة عن جميع أنواع البن في العالم ، ولذا فقد ازداد الطلب عليه واشتدت المنافسة من اجله بين الشركات البريطانية والفرنسية والهولندية طوال خمسينات القرن السابع عشر ، واستمرت المنافسة حتى القرن الثامن عشر عندما بلغ إنتاج البن ذروته عام 1720م. بعد أن أنشا الهولنديون مصنعا للبن في المخا عام 1708م وبدؤوا في تصديره .

ثم أنشا الفرنسيون مصنعاً آخر في المخا في العام1709م. وفي تلك الحقبة من الزمن شهدت مؤانئ المخا والحديدة واللحية حركة دائبة لتجار البن القادمين من الهند ومصر والجزيرة العربية للحصول على البن اليمني وبيعه في بلدانهم أو تصديره إلى دول العالم الأخرى ، ووصلت أكياس البن المصدرة في ذلك الوقت إلى مؤانئ عديدة مثل السويس وبورسودان واسطنبول وحتى اوديسا في روسيا . بعد ثلاثة قرون من الازدهار حدثت على شجرة البن اليمني مع الأسف عوامل سلبية مؤسفة ، حيث بدا الانخفاض التدريجي لتجارة البن اليمني ، وبدأت اليمن تفقد في القرن التاسع عشر العديد من أسواق البن العالمية ، ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى نقل شجرة البن من اليمن إلى مناطق أخرى أخذت تنافس اليمن في إنتاج وتصدير البن منذ ذلك الحين ، كما إن هناك عوامل سلبية محلية أثرت ولا تزال تؤثر على إنتاج وتصدير البن اليمني .

واهم هذه العوامل هو انتشار زراعة شجرة القات على حساب شجرة البن لان المردود المادي للقات في السوق المحلية سهل وأفضل إلى جانب عدم تشجيع الدولة وتسهيل زراعة وتجارة البن وإن شاء الله وبفضل الخيرين فان الأمل في الشباب الذي سيعيد لهذه التجارة والميناء صيته وبريقه أللامع نحو مستقبل منشود هم أكثرا طموحا لبلوغه.

وعندما تستطلع تاريخنا تجد من الضروري أن نقدم اعتذارنا لهذا الوطن المجيد في تاريخه العظيم وأننا متخلفون جدا عن أسلافنا الذين لا يخلو تاريخ الإنسانية من بصمتهم البارزة فيه .

وكلمة أخيرة أقولها للقوى التي بقصد أو بغير قصد كان لها دور في الإضرار بالوطن أن الاعتذار والأسف في بساطته عن الخطأ له معنى عظيم ونتائج عظيمة لتجنب تمزيق الروابط الإنسانية على مستوى الأسرة أو المجتمع أو تدهور القيم واستفحال المشاكل بين الجماعة التي تكون نتائجها كارثية على الأمة والوطن، ورغم بساطته إلا أنه لا يمكن إن يصدر سوى من نفس عظيمة أو تكتل أنساني أعظم يسمو فوق الصغائر ويعلو بالمصالح العامة والأهداف العامة للوطن والأمة ولكنه يثقل لسان الأناني و ألمصلحي والمتكبر ومستبعد من قاموسه الشخصي في خطابه مع الآخر فلا يقدم شيئاً مفيدا سوى نمو واستفحال المعضلات والمشاكل وتمزيق الوحدة والقيم في المجتمع التي بالضرورة تجعل الوطن في أسوأ حالاته، و ابسط تضحية تقدمه للوطن أن تساعد او تترك المجال للقيادة الشرعية ومعها الشباب لإخراج الوطن من أزمته وبناء مستقبله المنشود وهي صك غفران لكل ما قدمت أيديهم من أخطاء هذا ما يخدم الوطن ومصالحة العامة وادعو الله أن يوفقهم إلى طريق الصواب ويجنبونا والوطن شرور الماضي ومآسية .